مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

كحل العيون النجل في حل مسألة الكحل

المؤلف

محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي (ابن الحنبلي)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه وسلم على سيدنا

نحمدك يا مسبب الاسباب وكاشف الامور الصعاب ورافع مقام ذوي الالباب
وموشدهم لفتح مغلقات الابواب ونصلي على افضل الانبيا وعين الاصفيا محمد
المعرب عن الصواب المنعوت بجميل الاحباب بلا ارتياب وعلى اله وصحبه المفضلين
والتابعين وتابعي اولي

ما عمل العامل بمقتضى الامر وحسن حاله في الصو
ترالي زبد البراري محمد الشاه في الحلبي الانصار
وفي الظاهر اما بعد
ه وتوضيحات عليه عليه على مسئله الحال
هذه فوايد جليل
يسلك فيها شاكلة الاوّلين بتسهيل
النحو بيزت
والايضاح وارشاد بالصواب
ع والناظر شذور الذهب ومعان بر شن
منها الضرب وسمت
ذات الفوايد المنثوره لكل العيون النجل
وكم يحلي على هذا الملا سوى طلب الافاده والاجر والتمس من كل انسان
ان يرد السيئة بالاحسان ولا يبخل من الاصلاح والتحرير ونعلم ان الفقير من
اهل التقصير ولولا استمداده من كتب النحاه لم ينل ما قصده نحاه لقصور باعه
وقلة اطلاعه والله المستعان في هذا الشان وكل شان اعلم ان معمول اسم
التفضيل لا يخلو من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا لاضافة اليه فان كان
الثالث فجوازه شايع ذايع بخوانت افضل القوم وان كان الثاني فلا يخلوا
من ان يكون معمولا به او مفعولا مطلقا او حالا او تمييزا او جارا او مجرورا
او غيرها فان كان معمولا به لم يجز نصبه خلافا للكوفيين واما قوله تعالى
ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله فمن منصوبة بفعل تقديره يعلم ولا تقول
باضافة اعلم اليه لفساد المعنى وان كان معمولا مطلقا ففي جواز نصبه قولان
ناشيهما القول بعدم لجواز لضعفه عن العمل وبه جزم ابن هشام في شرح شذور
الذهب فلا يقال زيدا افضل الناس فضلا او كرمهم كرما فيضا وكم في هذا الحكم المنقود
معه كما سبه مأخذ عليه وان كان حالا او تمييزا فلا خلاف في جواز نصبه لعمل اما نصبه
الحال

بكاب يكون نصبه للتمييز او الى لان التمييز ينصبه ما نحلوا عن معنى الفعل بحو طا
زيدا خلقا كحال نحو زيد احسن الناس ضاحكا ومثال التمييز انا اكثر منك
مالا واعز نفرا وهل يمنع عمله في التمييز صورة من الصور ام كما ذكر العلامة دري ا
خاله الازهري في شرح توضيح ابن هشام انه يمنع نصبه بد ان لم يكن فاعلا مع
الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقي ش التمييز وهو مضاف
الى غيره من غير ان يكون ذلك التمييز فاعلا ربما كرم الناس رجلا
وان كان جارا او مجرورا فلا مضاف الى عم
من ان يكون
المجرور مفعولا به في الاصل نحو جر بحر
مثال العمل بحو
زيد ابدل للمعروف من عمرو او مجرورا
معنى لمعروف من بكر
وقوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد
ى قال رب السجن احب
الي مما يدعونني اليه وان كان غير هذه الجملة ان كان خبرا فاجازا ان ينصبه
كقوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته على راى وان كان الاول فلا يخلوا من ان
يكون فاعلا او نايبا عنه على كل من التقديرين اما ان يكون مضمرا او مظهرا
فان كان مضمرا فانه يبرز بعد من غير شرط وبغير خلاف بحو زيد افضل من عمرو
وبشرط اشتهر من بكر ولا يكون هذا المضمر الا مستترا كما مثلنا فاما قوله
مخبر بحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قالها
فقوله بحن تاكيد
للضمير وجعل خبر مبتدا محذوف تقديره بحن ولا يجوز ان يجعل خبرا لتقدم
وهو مبتدا موخرا لانه يلزم الفصل بين التفضيل ومعموله الذي هو من وبحرورها
بالاجنبي وهو غير جايز وان كان مظهرا فلا يعمل فيه الرفع الا في مسئلة الكحل الا
بحن بصحة دخولها وصحة دخول شروطها اذ بالاحتياج شروطها الاتي ذكرها يكون له فعل
بمعناه في الزيادة فيرفع على عمله فيعمل الظاهر كما علم اسم الفاعل الظاهر لان له
فعلا بمعناه وذكر اسم المفعول بحو زيد مكرم ابوه ومكرم عنده اما اذا لم يجتمع فلا
يكون له فعل بمعناه والزيادة فلا يعمل الظاهر لضعفه عن العمل فلا يقال

مررت برجل افضل منه ابوه بجرا فضل صفة لرجل على لغة ان افضل بالرفع يكون
خبر لمقدر ما وابوه مبتدا وجرا والجملة فى محل الجر بانها صفة لرجل وكسر من لغط
لا يعمل والظاهر كون المشددة المفتوحة الهمزة اذا خففت على ما تقدم فى محله
ولكن هل يعمل اسم التفضيل الظاهر اذا تجرد عن معنى الزيادة وصار بمعنى اسم
الفاعل لان ذكر العزمانى فى شرح الدريدية الا
لغة انه اذا كان
البعض كقوله تعا
على خلافه ولا
سبيله الاسد لا
للمبالغة اذ ليس له فعل
فى الثبوت مع ان كلا منهما يعمل الظاهر كعمرو ضارب غلامه وخالد حسن
كلامه اجيب عن الاول بان ما كان للمبالغة نحو هو محمول على ما ليس كذلك
ولولا الحمل لم يعمل وكيف يعمل وهو مع هذا غير جار على الفعل فى الحركات والسكنات
وهذا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة باسرها لا تعمل النصب وان
جاءت هاهنا منصوبة وهو على اضمار فعل تفسره تلك الامثلة وعن الثانى بانها
وان لم يكن لها فعل معناها فى الثبوت لكنها تشابه اسم الفاعل الذى له فعل معنا
فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث فحمل عليه بخلاف اسم التفضيل فانه وان
كان كالصفة المشبهة فى عدم الجريان على الفعل فى الحركات والسكنات هو مخالف
لها من جهة ثبوت تلك المشابهة لها وعدم ثبوتها له وهذه الحالة هى استحالة من
الذى هو الاصل وانما تثبت تلك المشابهة له وهذه الحالة فلا يحمل على
اسم الفاعل ما حمل هو عليه وانما لم يحمل فى هذه الحالة عليه ولا يحمل عليه فى حالة
الاضافة والتعريف باللام بالطريق الاولى فان قلت ولم كان اسم
التفضيل عن اصلا بالشبه الى احويه قلت لانهم اجروه مجرى فعل التعجب
لتربه

لتربه فى المعنى فلم يثبوه الا مما يبنى منه عالبا فلما استعمل من سواء فقالوا لزوم
الافراد كان استعماله على هذا الوجه هو الاصل واغا قلنا غالبا لان من
الافعال ما يستوى فيها فعل التعجب منه ويجوز فيها افعل التفضيل منه قالوا
زيد اسوم من عمرو ولم يقولوا ما اسومه و
استحالة ان يكون معه وعلله بما يرجع
المفضل عليه اذا تقرر هذا فنقول
بقيده او ضده وذكر شرائطها الخ
فى مظهر ثلاث الاول ان يكون با
على شئ ويكون المبنى صفة تسبب ذلك
اجاز بذلك على غير من هى له وقيل الشرط ان يكون فى اللفظ ثانيا فى اما بان
يكون صفة له او خبرا عنه او حالا او يكون فى المعنى ثانيا لمتسبب ذلك الذى
الثانى ان يكون ذلك المتسبب متصفا بها نفسه باعتبارين بان يكون منفعلا
اى ثانيا له زيادة الفضل باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل ومفضلا عليه
باعتبار غيره لما قيل من ان تفضيل الشئ على نفسه انما يكون باعتبار امرين
لكل منه تعلق بان يكونا حالين له او ظرفين او نحوهما نحو زيد قائما احسن منه قاعدا
وزيد فى المسجد خير منه فى المنزل وزيد فى الدار خير منه فى البيت ومثله قوله
صلى الله عليه وسلم ما العمل فى ايام افضل منها فى هذه الايام يعنى ايام العشر واراد
بقوله منها من الاعمال كما ذكره ابن الملك فى شرح المشارق فلا يرد ان لقائل
ان يقول ان يكون من تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين ولا يصح عود ضمير منها الى العمل
لكونه مذكرا الثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا ولا يعنى يكونه منفيا ان
يكون اداة النفى داخلة عليه بل ان يكون معنى فى سياق النفى بسبب دخول
حرف النفى على الكلام المقيد به ونوجه النفى اليه كما هو العادة
فى التقييد بحرف النفى على الكلام المقيد به ونوجه النفى اليه كما هو العادة

من توجه النفي الى القيد عند وجود اداته على الكلام المفيد على ما تقرر في
كتب المعاني والبيان وبما ذكر هذه المسئلة من كلامهم ضرا ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قال ابن هشام في شرحه على شذور
الذهب وهذا المثال مسئلة مسئلة الكحل ونظما قول الشاعر شعر
ما رأيت احدا احبا ... الملك بالنصب ابن سنان استشهد بهذا اللفظ
المشار اليه وانشده ... ج الكافية بلفظ ما علمت وانشده
العز ناطق ما علمت ... ف في الناس مثلك يا ابن سنان وحبل
البيت على روايته ... ت رجلا احسن الى اخره وهو كما مر
جعله من قبيل احدى ... ين سنه كوجوازهما في مثل ما رأيت رجلا
احسن الى اخره واعني بهما ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد اي
منه في عين زيد لكان صوابا لان مراد الشاعر بقوله مثلك منه انك وحدا
في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في
عشر ذي الحجة فيل ولم يقع هذا التركيب في التنزيل فاحسن في امثال الاود
صفة لرجلا جاز بدله على اعرابه وهو النصب وهو في المعنى صفة وهو
الكحل لان معناه ولم يرع احسن على انه خبر والكحل مبتدا مؤخر عنه ما رأيت
رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد فظهر ان الاحسن صفة له لا للرجل
كما لا يخفى والمراد بالسبب ههنا المتعلق وفي مبحث اللب التصريح به في المقام
بدلا عن المسبب واما كان الكحل متعلقا للرجل لكونه مظروفا عينه التي هي
جزوه ومرتبطة به بسبب الصدر وهذا ظهر ان المراد الحاجبين بالسبب في
قوله ولا يجوز في مظهر الا اذا كان شيئا وهو في المعنى لسبب الى اخره هو سبب
ذلك الشيء وقال بعضهم التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل وحينئذ يكون
العين سببا للكحل في التفضيل والكحل سببا لفاعله السيد عبد الله في شرح الله
لبد ما نقل ان بعض شارحي الكافية عد المسبب بالمتعلق وهذا الفرد غير

منه

منه لان التفضيل اذا كان بالحقيقة للعين لا للكحل يكون تفضيلها سببا متعلقا
ولا يكون للسبب ما ذكر وهل تكون العين بنفسها سببا للكحل نفسه من معنى ونقل
سقط هذا الاعتراض على هذا القول بانه يستلزم ان يكون الكحل مسببا للعين
والمصرح به انه للرجل وجواب الفاضل الحلوي
ان هذا المسبب وهو الكحل مفضل باعتبار
ومفضل عليه باعتبار غيره وهو زيد و
مفضل وباعتبار عين زيد مفضل عليه
عين زيد من صور الكحل ومنه هو اد
عليه وهو التفضيل من قبيل تفضيل اس
كل رجل وعين زيد وقد يكون التفضيل باعتبار زمانين كما في الحديث
المذكور واختار الفاضل الهندي ان يكون في عينه وفي عين زيد ظرفين لاحسن
لكن باعتبار التفضيل والتفضيل على شيء ويرجح هذا الوجه على الاول فساده
من التقدير فان قلت هذا التقدير يقتضي ان الكحل في عين كل رجل افضل
وفي عين زيد مع ان المفهوم من قوله ما رأيت رجلا احسن الى اخره هو ان الكحل
في عين زيد افضل منه في عين كل رجل اذ المراد به نفي الافضل والمساوي
وهذا كما يقال في العرف لمن في البلد اعلم من فلان فيراد به نفي الافضل والعلم
والمساوي قلت الجواب اما قرأه وشيعنا فيه العبر اما هو بالنظر الى صورة
الاثبات وعدم ملاحظة النفي والا فالنفي يقتضي ان يكون ما بعد من افضل مما قبلها
على عكس ما يقتضيه الاثبات كما في ما نحن فيه فان التفضيل لما وقع في سياق النفي
توجه النفي اليه من اداته نفي الافضل والمساوي لدخوله من ثبت ان مدخوله
من هو الافضل وان الكحل في عين زيد احسن منه في عين كل رجل ولم يخرج
الرجل لكل رجل من وقوعه في سياق النفي وهو نكرة فان النكرة اذا وقعت في
سياق النفي تعم واما قلنا بان الشرط المذكور اذا اختفى كان لازم التفضيل

فعل بمعناه في الزيادة في فعل الظاهر لقوته لان معنى قولنا ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
حسنه في عين زيد اذ هما سلبا رؤيا في الصدق لمرادا وعكسا فمعنى انه كلما صدق
التركيب الاول صدق الثاني وكلما صدق التركيب الثاني صدق التركيب الاول
والتلازم بين الشيا
يتلازمان مهما في الصدق
عين زيدا فضل
جميعا وان كان
الاعتماد بناء على الظ
الى ذلك طلبا للمبالغة في المدح ومعنى الثاني هو دلالة المعنى لعينه حقيقة واستعمالا
لان المراد به نفي المماثلة المحتمل لكون الاول راجحا وكونه مرجوحا غير ان الاستعمال
جار على ارادة نفي المماثلة لتعلم نفي الارجحية بالطريق الاولى فتثبت المرجوحية
لان الشيء اذا لم يكن مثل الشيء فبالاحرى ان لا يكون راجحا عليه واذا ثبتت المرجوحية
لحسن الكحل في عين كل رجل ثبتت الراجحية له في عين زيد فلزم من هذا كون الكحل
في عين زيد افضل والحسن منه في عين كل رجل وهو المطلوب وذلك لان حسن
الشيء اذا كان افضل من حسن شيء اخر يكون ذلك الشيء افضل في الحسن من ذلك الشيء الاخر
وقال بعض الافاضل ان قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
يستلزم قولنا حسن الكحل في عين كل رجل حسنه في عين زيد او دون حسنه ويرد
منعه وجودا وعدما فلهذا يجعل اسم التفضيل فيه في المظهر نصا وزنه بمعنى الفعل
والسبب في استلزامه في ذلك احد امرين اما ان مقام المدح فيقتضي ذلك او ان
التفضيل عن المجرد فيقتضي سوقه النفي اليه واما انه في بعض اصل الفعل المجرد مثبتا
ولا يرد ان يقال يلزم هذا ان يجعل اسم التفضيل في مثل قولنا ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد لاستلزامه قولنا افضل ابو كل رجل فضل زيد او دون فضله

بسبب

حسب توجه النفي الى التفضيل لانا نقول لما كان الاصل في اسم التفضيل ان لا يعمل
في الظهر وعرض عليه الصورة الاولى والثانية ان صار معنى الفعل لم يكن هذا
الامر العارض محولا للعلة المنع بالاصالة في الصورة الثانية فكان مجوزا له
في الصورة الاولى لما فيه من الامر الجاري على خلا
خلاف الثانية يكون التفضيل فيها التفضيل
خلاف الاصل انه لولا الخلاف الاعتبار
ان اشتراط النفي لصيرورته بمعنى الفعل با
باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاه
كونه صفة شبيهة لتحقق الاسم الظاهر حتى يص
ان تقول في بيان سبب اشتراط النفي انما اشترط النفي لان قولنا ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد واشباهه لوجود عن اداة النفي كان يفيد التفضيل
ولو عرى اسم التفضيل فيه بالفعل كان مفيدا المساواة والشبيه فلا يكون اسم التفضيل
فيه مماثلا لفعل بمعناه كذا فهم من شراح الكافية للحديثي وغيره وكيفية التعبير المذكور
على ما ذكره غير واحد هو ان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد قال صاحب الفائدة في شرح الكافية ولقائل ان يقول كما ان افعل التفضيل اذا
كان مثبتا يكون له فعل بمعناه كذلك اذا كان منفيا يكون له فعل بمعناه الاخرى ان معنى
ما رايت رجلا احسن منه ابوه اكثر من حسنه ولا تفاوت بينهما الا في المفهوم المطلق
فانه في النفي بلفظ مثل حسنه وفي المثبت بلفظ اكثر من حسنه ولا دليل على تعين مثل حسنه
للتقدير فيقدر في كل مكان مقام ما يناسبه ولعل تجويز الزمان في المثبت لهذا اسمح
بلفظه وظهر منه انك لو قلت رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه
يكون لا فعل التفضيل فيه فعل بمعناه لان معناه رايت رجلا حسن في عينه الكحل اكثر من
حسنه في عين زيد ويتوجه الاعتراض حينئذ على من قال بان اسم التفضيل اذا لم يكن
في سياق النفي في سياق الاثبات فانه لا يكون له فعل بمعناه في الزيادة فيكون ضعيفا في

www.alukah.net

لا يعمل الناصب الظاهر في المضمر المستتر كما مثلنا به فيما مر لنا قبل من ان مثل هذا العمل
لاحتاج الى قوة العامل لضعف الضمير ولاسيما اذا كان مستترا والحاصل ان النفي لابد منه
للعمل في الناصب الظاهر لا عند الرماني ومن قال بقوله وقال ابن مالك لابد من النفي
او في معناه من نهي او استفهام
لحق به الحد منه فحسن ؟
الى سماع من العرب لان
الا بالسماع نقله عن
المسئلة لانه لو لم
احسن في مثالنا لو لم يرتفع
يكن ان يكون مرفوعا بفعل محذوف لعدم عامل لفظي سواه لعمل فيه فتعين ان يكون مبتدا او خبرا
او الخبر بكونان مجردتين عن العوامل اللفظية كما تقرر في مواضع فاذا تعين ذلك
لزم رفع احسن اما على انه خبرا او على انه مبتدا فاما الكبرى فانه لو لم يرتفع احسن لكان
رفعه اما على انه خبرا او على انه مبتدا والاول غير جايز لانه يستلزم الفصل بين العامل
والمعمول بجملة واحدة باجنبي وهو غير جايز بخلافه لو كان الاجنبي كالفاعل في مثل قولك
من زيد وعمرو وقوله تعالى ذهب الله بنورهم وتنحى بالعامل احسن ومعموله منه وبالاجنبي
الكل المحمول مبتدا او هو اجنبي عن احسن لعدم عمله فيه على الصحيح فان شئت قلت
لانه يستلزم الفصل بين افعل ومنها بمنزلة المضاف اليه فكما لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه لكونهما بمنزلة كلمة واحدة لا يجوز الفصل بينهما هو غير لهما لانه لو قدم منه
على الكل كان رفع احسن على الخبرية يلزم محذورا اصلا ولا نقاش كان يلزم عوده ضمير منه الى
الكل المتاخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر وهو غير جايز لانا نقول الاضمار قبل الذكر
انما يكون جايزا اذا كان قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا اما اذا كان قبل الذكر
فقط فهو جايز وان كان الاصل ان يكون بعد الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا وفي
داره زيد فلو قدم منه على الكل وجعل ضميره عايدا اليه جاز لان الكل متاخر لفظا متقدم معنى
لكونه

لكونه مبتدا وحق المبتدا التقدم على الخبر وعلى متعلقه بطريق اولى وكذا الثاني غير جايز
ايضا لانه يصير احسن لانه يكون مبتدا الا مخصص لكونه نكرة والمتعين للتخصيص في هذه
المثال هو من مع مدخولها كما في قولك افضل مني افضل منك فلو جعل احسن مبتدا
لزم استيفا المبتدا الخبر قبل وجود المخصص وهو
بين العامل ومعموله وهو الكل المحمول خبرا
المعمول به الظاهر مطلقا وعدم جواز
مطلقا وعدم جواز رفع الفاعل الا في ه
وقد عرفت مثله هذه المسئلة فيما معنى
ابن هشام شرح شذور الذهب حيث قال
وقوع احب والحديثين رابعت
ناب الفاعل لانه مبني من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع احسن في المثال
بالعكس لان بناءه على العكس استغنى بلفظه ومحافظته لحيث مبنيا من فعل المفعول فوله
تعالى قال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وذكر الحديثي في شرح الكافية ان قوله
ان الحاجب ولا يعمل في مظهر الا اذا كان نفي وهو الذي احوجه يدل على انه ينصب المفعول به الظاهر عند وجود الشرايط المذكورة فيه نحو ما راكب زحلا اضرب في مظنة علام
بالسيف قولنا منه في مظنة زيد فيكون في معنى الفعل مع لغا التفضيل واعلم ان لك
في قولنا ما راكب زحلا احسن في عينه الحال من عين زيد بحذف الضمير من قولنا منه
وفي من قولنا في عين زيد احتضارا والمعنى على ما كان عليه من قبل وذكر ابن مالك
ان اصل من عين زيد من محل عين زيد لتحضارا والمعنى لحذف المضاف المضاف لا عرفت
الحديثي في شرح الكافية لو كان كذلك لم يكن من تفضيل الشي على نفسه اذ يتغاير الكل
وعلى ما مشى عليه المالكي مشى الفاضل الهندي وجماعة من شراح الكافية ونظير هذه
العبارة في الحديث النبوي ما ذكره صاحب مشارق الانوار من قوله صلى الله عليه وسلم
لا احد احب اليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه ذكره ايضا من قوله صلى الله عليه وسلم ما من يوم
اكثر ان يعتق الله فيه عبيدا من النار من يوم عرفة الحديث اي ما من اكثر اعتقا الله فيه

عبيد امن النار جنده في يوم عرفة وقوله اكثر صفة يوم عرفة مما مرح به بعض من شرح المنار
وصرح منه في قوله اعتقه في يوم عرفة يرجع الى اعتاق الله عبدا لا اعتاق الله فيه عبيد النار
المعنى ويكون فيه في سنة التقدم على ما علل اكثر لما ذكره الشيخ خالد الازهري في شرح التوضيح
من ان الاصل ان يقع الاسم [illegible] بلة الكل من عين صارين اولها الموصوف بافعل التفضيل
والمضاف اليه وثانيهما في عينه وثانيهما [illegible] الضاف منه فيكون المفعول منه مذكورا كما مثلنا
كما اشار اليه وقد [illegible] ما رايت رجلا احسن الكل منه في عين زيد
والمقدر كالملفوظ [illegible] من امثال على الظاهر او على محله او على ذي الحل
فيقول من كل عين [illegible] من زيد فتحذف مضافا اذا ادخلت من على
الحل ومضافين اذا ادخلت [illegible] حل ويكون المفعول مذكورا على تقدير دخولها على
الظاهر عبر مذكور على التقديرين الاخيرين استمى كلامه مختصرا مع زيادة ولا يقال
فيه في الحديث المذكور معموله لصلة الموصول الظرفي ومعمول صلة الموصول لا يجوز ان
يتقدم عليه لفظا فكيف يحمل فيه في سنة التقدم على ان يقتفي من اكثر ان يقتفي لانا نقول
لا نسلم انه معمول له بل هو حال في محوج انه يقتفي والحال ان سنة التقدم لان الاصل في
الكل هو تقدم مثل هذه الحال على صاحبها وان كان تاخير الحال عن صاحبها من حيث هي هي
هو الاصل عند اراب هذه الصناعة والعبارة الاخرى وهي اخصر من الثانية ما رايت كمين
زيد احسن فيها الكل بالتقدم الحال بهذه العبارة قليلة الاستعمال كثيره للتفضيل بالتقدم
والتاخير والحذف والزيادة الا ترى انك حذفت ما جرى عليه ميم التفضيل وقدمت
عين زيد على اسم التفضيل وادخلت عليها كاف التشبيه ثم اتيت باسم التفضيل وحملت موضع
قولنا في عينه قولك فيها شرحا بالاسم الظاهر الذي كان عاملا فيه واعملته فيه واستغنيت
عن ذكره وما يذكر لتقدير العلم بها فصار التقدير ما رايت كعين زيد احسن فيها الكل منه
فيها اي من الكل الذي في عين زيد فان قلت اذا يكون اعراب احسن قلت
اذا اتى به بالرويا رويه البصر وهو الظاهر ففي احد وجوه اربعة الاول ان يكون
منصوبا على انه صفة موصوف محذوف جوازا منصوب على انه مفعوله وقوله كعين

زيد

زيد او توفيقا بحسب المعطوف مرتبين اي ما ابصرت عينا احسن فيها الكل منه في عين زيد
وهي فوق عين زيد ولا مساويا فيها الكل لكل عين زيد وهي مثل هذه العبارة مخوما ما
زيد رجلا افضل منه اشد والثاني ان يكون حالا اي ما رايت عينا مثل عين زيد في حالة
كون الكل لاحسن فيها منه فيها اي في عين زيد والـ[illegible]ن كعين زيد ولاحسن
فيها الكل صفتان للمفعول المحذوف اي ما رايت [illegible] المضافين والرابع ان
يكون منصوبا على انه صفة موصوف محذو[illegible] من كعين زيد بدلا
كل من كل والكاف اسم بمعنى مثل محلها ال[illegible]ة ما ذهب اليه
سيبويه من ان كان التشبيه لا يكون اسم[illegible] ذهب الاخفش
والفارسي وكثير من النحويين الى جوازكونها [illegible] زيد اذا قلت
زيد كالاسد كان محتملا الامرين وانما حملناه بدل كل من كل تبعا لما ذكره بعض شراح
الكافية من ان معنى كعين زيد والزيادة عليها ومعنى احسن فيها لاحسن فيها والاستثناء
بحذف العطوفين في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فيكون معنى ما رايت كعين زيد
رايت كل عين انقص من عين زيد رايت كل عين انقص من عين زيد في حسن الكل
فيكون لتاكيد له من كل ان بدل البيان لان الاول مبهم لانك ذكرت فيه ان العيون انقص
من عيون زيد وان لم يذكر النقصان في اي شئ والمراد على اسم التفضيل في هذه العبارة
ان الله كما في الاولى لوقوعه في سياق النفي جاريا في الاعراب على موصوف ملفوظ به
او مقدر وكونه في الحقيقة صفة لمشبه وكون ذلك المشبه مفضلا باعتبار ما جر
عليه على نفسه باعتبار غيره لما عرفت من تقدير هذه العبارة الاولى لا يلزم التفضيل
بين العامل ومعموله بالاجنبي لفظا لانجوز رفعه في هذه العبارة لا يلزم تقدير واو الحال
يلزم لفظا ويجوز ان يقال لما كانت هذه العبارة نوع الاولى لم يجز فيها الرفع كما يجوز
في الاولى وان كان هذا التحذير على تقدير الرفع ظاهرا في الاولى غير ظاهر فيها ومن امثلة
التقدير قول الشاعر

ما ان رايت كعبد الله من احد اولى بالحمد في حد واعباء

والمعنى ما رأيت كعبد الله احدا اولى به الحمد من عبد الله ولو عبر مثل العبارة الاولى لقال
ما رأيت من احد اولى به الحمد من عبد الله وكذا ما اشبه ذلك سيبويه من قوله سحيم بن وثيل
الرياحي • مررت على رسط السباع ولا اري • كواد السباع حين يظلم واديا •
• لعل به ركب انتهوا • • واخوف الا ما وفى الله ساويا •
فقوله ولا اري كواد • ركب نظير قولنا ما رأيت كعين زيد عينا الحسن
فيها الكحل والعين لا • واديا اقل ركب منه سواد السباع وكو
عبر مثل العبارة او • ركب منه سواد السباع او مثل
اما بينة لغالب لا • من وادي السباع ونتكلم على هذين البيتين
من جهة الاعراب حيث الا • قوله مررت فعل وفاعل وعلى حرف جر معنا
فالاستعلاء اخذا فيما من جعل اسما في كل موضع وهو الذي ظاهر ومن وافقه من النحاة ومتعلم
الفعل المذكور وليس بمعنى الباء ان قيل مررت به كاف اي مررت عليه بل انما تكون
بمعناه عند من يقول بانها تكون للاستعلاء كقوله تعالى واذا مررتم بهم بدليل قوله
تعالى وانكم لتمرون عليهم وقوله ولا اري حال من ضمير مررت مثلها في قوله تعالى انما استفهما
والانتفاء تخفيف النون او حملا معطوفة على مررت وسررت في موضع امر كضربت
في قولهم • ولقد امر على اللئيم يسبني • فمضيت ثمة قلت لا يعنيني • حيث وقع في موقع امضي
على وجه وكون اذا مررت على معنى المضي وتحمل الممكنة في عطف لا اري عليه دون ما رأيت
حكاية الحال الماضية استحضارا لهذا الامر الفضيع الى النفوس وتصويرا لله في القلوب
ويعنى بالامر الفضيع ههنا هو ان وادي السباع في وقت الظلام مخوف لخوف من غيره ومن نفسه
فهذا من الركب هو اقل من غيره في غيره والمراد من الوحدة انفراده وعدم النظار فتقضي به
صفة لا واديا ويكون واديا مفعولها وكوادي السباع حال من ذلك المفعول لان
صفة النكرة اذا تقدمت عليها صارت حالا منها او يكون كوادي السباع مفعولها وواديا
بدلا من كل ولغيرا لاول السيد الشريف في بعض مواشيه والمراد بعض شراح
الكافية او رويدة القلب فيقتضي مفعولين ويكون واديا واديا مفعولا اول وكوادي
السباع

السباع مفعولا ثانيا واما قال كواد السباع فاورد الظهر بعد ذكره ولم يورده
المضمر لتضمنه اياه بل يذكره ثانيا وتكرارا بوضع الظاهر موضع المضمر لهذه النكتة
كما في قوله الشاعر لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا وحين يظلم
الغاحال من وادي السباع اما بعد بر الجلة كما قيل او • المفرد والفاعل فيه كاف
التشبيه بتقدير اسميتها لما فيها من معنى الفعل • ناجية او لقوله لا اري
اي لا اري واديا يشابه وادي السباع وا • نظر وركب في معنى
واما وجه حمله مرفوعة المحل بانها صفة ركب • مصدر رحيا وهو ما
معمول مطلق لبيان النوع لانه نوع م • ثلثت او حال من
فاعل تنوء اي متنوئين وروى ناهدا او • لانها صفة للنا ئم
في الحقيقة نحو زيد اعظم تكرما يعني ان تكرمه تنظم • وغيره وقوله لخوف عطف
على اقل وبينهما واو بينهما لخالفة من جهة ان اقل نفي وخوف اثبت نفي وخوف عطف عليه و
لجاز الحديث ان يكون عطفا على نابية ان جعلت حالا او بعده على جواز الحذف لحواشي الكافية
والخوف على هذا الوجه للفاعل كالظاهر وعلى الوجه الاول للمفعول كالمضمر ولا يجوز العكس لعدم
المناسبة وقوله الا ما وفى الله استثنا منوع وما مصدرية وفيه والمعنى الخوف في كل وقت
الا وقت وفائه وفا بذه الله الباري فلا يكون لخوف ولا لخوفا وسارا مفعول وفي اوصفه
لقوله واديا على الجار العقلي مثل جرى النهر وسال الميزاب وذكر صاحب الوافية ان لخوف عطف
على اقل وما بمعنى من وسارا حال عن ضمير لخوف او تمييز بمعنى سرا فيكون صفة وافعة موقع المصدر
فاعترض عليه السيد الشريف بان ليس ضمير لخوف راجعا الى الركب ولو كان للفاعل لصح ذلك
كون سارا حالا منه بل يرجع الى الوادي لان لخوف افعل التفضيل بمعنى المخوف كما تقدم
وفي هذا اشارة الى ان لخوف لما لم يكن للفاعل لم يصح وجعل ضمير الركب ولو كان للفاعل لصح ذلك
وقد علمت من الوجه الذي ذكرنا ان الحديث اجاز وجواز جعله للفاعل فيصح حينئذ جعل لخوف
عاطفا على اقل وضميره راجعا الى الركب وسارا حالا عن ذلك الضمير كما قال صاحب الوافية و
يظهر من الفاضل الهندي ترجيح ان الضمير للركب وان لخوف للفاعل وهو الاسب لعطف لخوف

www.alukah.net

على اهل عيران التنقير على هذا الوجه يوجد وطالما كان التقدير قبيحا كان اول كالاخفش
وفي هذا القدر من الكلام على البيتين المذكورين كفاية والباقي ظاهر لمن تامل واعلم
ان ما ذكرناه فيما تقدم من ان اسم التفضيل لا يعمل الا عمل الفاعل المظهر الا في مسئلة الكحل ولنا ما جاء
على ما هو الاعرف والاشهر [illegible] العلامة ابن خالد الازهري في شرح التوضيح
ان اسم التفضيل يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل في لغة قليلة حكاها
سيبويه كمررت برجل
افضل منه انت بخفض افضل بالنخفة على انه صفة لرجل
وكثر العرب يوجب رفع افضل في ذلك على
انه خبر مقدم وما
افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة
من المبتدا والخبر في موضع
رابطها الضمير المجرور بمن ومما جرى مجرى
اسم التفضيل في انه يرفع الضمير لا يرفع الظاهر الا بشرط او على قلة سواء كر بعض شراح
التسهيل انه لا يرفع الا المضمر ولا يرفع الظاهر على المضمر تقول مررت برجل سواء هو والعدم
فالعدم معطوف على الضمير في سواء المؤكد بهو وهو مرفوع سواء ومن العرب من يخفض سواء الظاهر
على كل حال وليس بالكثير كما ذكر الشاعر المذكور وهذا الحكم اعني رفع سواء الظاهر مما اختص
به المعطوف مع ان ذلك لا يجوز مع المعطوف عليه وهذا ظاهر في الدليل العربي اعني جواز
الحكم مع المعطوف مع امتناعه في المعطوف عليه كقولهم كل شاة وسلتها رب رجل وابيه
مع انك لا تقول كل لحمها ولا رب ابيه انتهى هذا آخر الرسالة والصلاة والسلام على
صاحب الرسالة محمد وآله وصحبه وشيعته وورثته وحزبه
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
الى يوم الدين يا رب
العالمين
امين